كرونولوجيا حرب الإبادة ضدّ فلسطين

"وصفة الإبادة"

إعداد نور كلزي

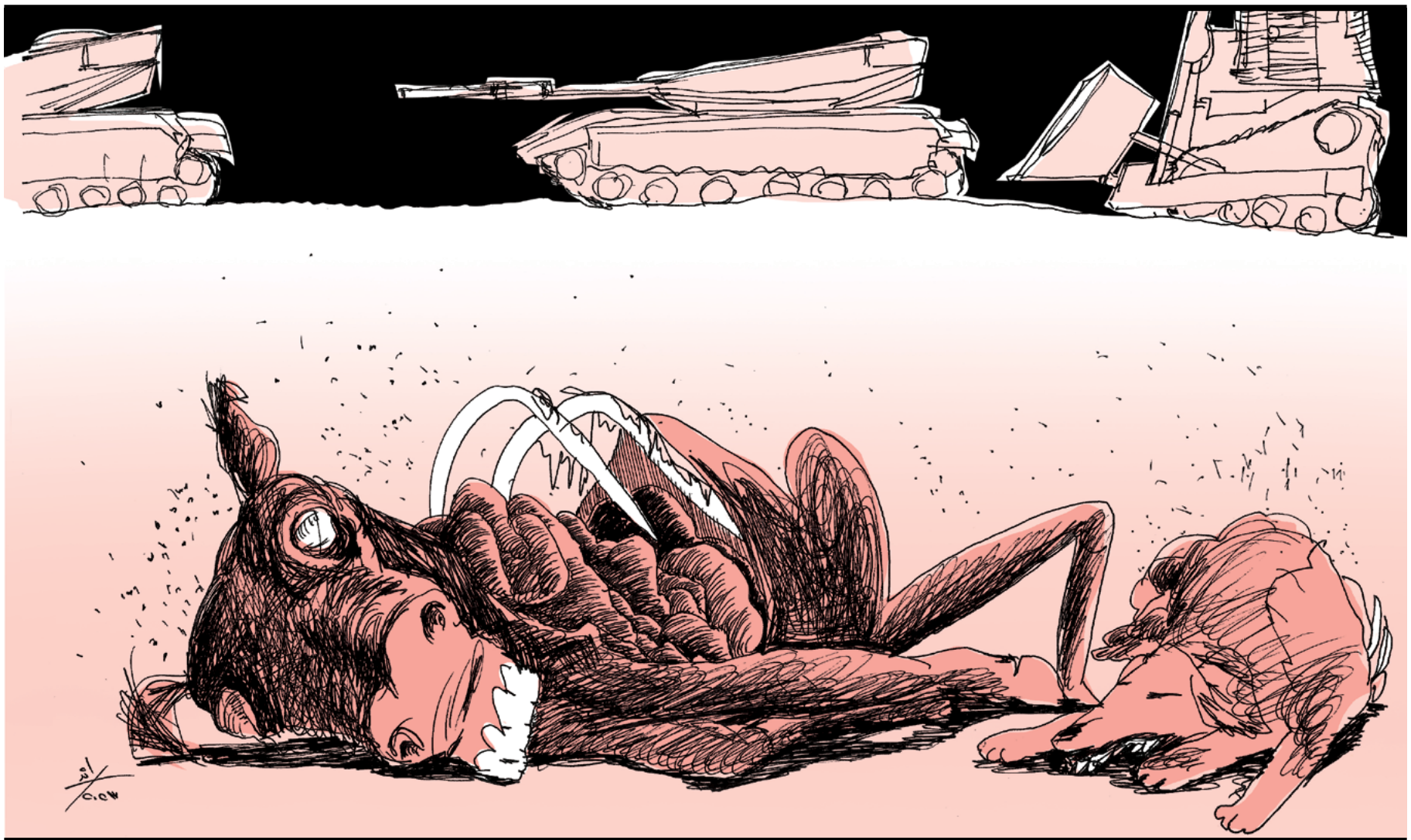

إسقاط الحماية الإنسانية:
لا رأفة بـ"العماليق"

من أجل تقويض مشاعر التعاطف مع الفلسطينيين وتمهيدًا لأسوأ الجرائم ضدّهم، برزت ممارسات وتصريحات لمسؤولين إسرائيليين بإنكار إنسانية الفلسطينيين، من خلال تشبيههم بـ"الحيوانات البشرية"، أو النازيين، أو الدواعش. وقد ذهب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إلى حدّ توصيف العدوان الإسرائيلي على غزّة بأنّه صراع بين أبناء النور وأبناء الظلام، بين الإنسانية وشريعة الغاب، بين الحضارة والبربرية، أو بين الشعب المختار و"العماليق" الذين حلّلت نبوءة أشعيا إبادتهم.

ذهبت بروباغندا وسائل الإعلام الغربي الداعمة لإسرائيل إلى تبنّي سرديّتها وتكرارها من خلال شيطَنة عملية 7 أكتوبر وتاليًا حماس من دون أيّ اعتبار لعقود من الاحتلال والتطهير العرقي والحصار (قطع رؤوس 40 طفلًا، اغتصاب نساء إسرائيليات، حرق أطفال في الفرن). وفيما أنسنَت هذه الوسائل الضحايا الإسرائيليين، بقيَت عشرات آلاف الضحايا الفلسطينيين مجرّد أرقام، أرقام مشكوك بها وبمصدرها (وزارة الصحّة في غزّة "التي تديرها حماس") بالرغم من تأكيد الأرقام من منظّمات أممية.

ومن أجل تسهيل الإبادة في العتمة، اغتال الإسرائيليون أكثر من مئة صحافي فلسطيني في غزّة "ضمن سياسة ممنهجة وبقرار رسمي لإرهاب الصحافيين منعًا لنقل الجرائم الإسرائيلية للعالم".

إسقاط الحماية القانونية:
أبلَسَة القانون الإنساني

عمد الإسرائيليون والدول الداعمة لهم إلى حرف القانون الدولي عن مبادئه وغاياته.

أجمع مسؤولو دول الشمال السياسي على إعلان حقّ إسرائيل الطبيعي أو المطلق في الدفاع عن نفسها، وذلك مرارًا وتكرارًا خلافًا للقانون الدولي الذي ينكر على دولة الاحتلال (وهي حال إسرائيل) التذرُّع بهذا الحقّ.

كما استخدمت إسرائيل مفهوم الإرهاب كذريعة سياسية لتجريد حماس من حقّ مقاومة الاحتلال المكرَّس دوليًّا كما حقّ الشعوب في تقرير مصيرها.

بالنتيجة، هدف الخطاب القانوني للدول الداعمة لإسرائيل إلى تأبيد احتلالها من خلال تسليحها بحقّ الدفاع أو قمع الشعب الرازح تحت احتلالها، مقابل القضاء على حقّ هذا الشعب في التحرُّر من خلال وصم القوى المنبثقة عنه بالإرهاب.

إلى جانب ذلك، تجاوزت إسرائيل وحلفاؤها مبدأ التفريق بين المدنيين والمقاتلين، معتمدةً مبدأ الحرب (أو العسكَرة) الشاملة بحجّة أنّ حماس متغلغلة في كلّ مكان ممّا يجعل كلّ غزّة، بما فيها الملاجئ والمستشفيات ودور العبادة، أهدافًا عسكرية.

كذلك، انتهكت إسرائيل وحلفاؤها مبدأ التناسب، مبرّرة لنفسها القيام بأيّ عمل عسكري مهما كانت كلفته البشرية (فرض حصار شامل على غزّة، أو تدمير مجمع سكني وقتل 400 مدني من قاطنيه من أجل قتل مسؤول في حماس، أو طلب إخلاء شمالي غزّة بأكمله). من خلال هذه الذرائع، وصل تفسير القانون إلى درجة عالية من العبثية، مؤدّاها تجريد القانون الدولي من أيّ حماية للمدنيين، وعمليًّا من إنسانيته، بما يفتح الباب أمام الإبادة الجماعية.

إسقاط الحماية الصحّية:
تدمير المستشفيات

عمد الإسرائيليون إلى تدمير مختلف مقوّمات الحياة، بهدف جعل غزّة مكانًا غير قابل للحياة، وبالنتيجة التسبُّب في موت كلّ من لم تقتله مباشرة. بعد تدمير 70% من بيوت غزّة وضرب محطّات تحلية المياه وشرائح الطاقة الشمسية والمخابز، أُرغمت إدارات المستشفيات في الشمال على إخلائها، وكذلك العاملون فيها والمرضى، بحجّة أنّ حماس أقامت أنفاقًا تحتها. هنا أيضًا تماهَت الدول الداعمة لإسرائيل مع سرديّتها، سواء في قصف المستشفى المعمداني أو في اقتحام مستشفى الشفاء أو مستشفيات الأطفال وإخلائها بالقوّة. وقد بلغ الاستهداف قمّة الوحشية مع تعمُّد وقف الأكسجين عن الأطفال الخدّج الذين تحلّلت جثامينهم على أسرّة المستشفيات بعدما تُركوا لمصيرهم.

كما تمّ قتل أكثر من 300 طبيب ومسعف وممرّض. يضاف إلى ذلك انقطاع الوقود والأدوية والموادّ الطبّية عن المستشفيات ممّا أرغم الأطبّاء على إجراء عمليات بتر أعضاء أو توليد قيصري من دون مخدّر.

وإذ ترجّح المنظّمات الطبّية انتشار أوبئة بنتيجة تلوّث المياه والحصار والنزوح وتحلّل الجثث تحت الأنقاض، فهي تحذّر من تدمير أيّ قدرة على مواجهة هذه الأوبئة في ظلّ انهيار القطاع الصحّي، ممّا قد يضع غزّة أمام إبادة وبائية.

إسقاط حماية مجلس الأمن:
الإبادة تحصل أمام أعين العالم

في بداية الحرب، فشل مجلس الأمن عدّة مرّات في اتّخاذ أيّ قرار بشأن الوضع في فلسطين خلافًا لموجب الدول كافّة في الحؤول دون ارتكاب إبادة. وعليه، استُخدم الفيتو من قبل الولايات المتّحدة، فرنسا، اليابان وبريطانيا، ضدّ اقتراح روسي يطالب بوقف إطلاق النار في 16 تشرين الأوّل. استخدمه الأميركيون والبريطانيون مجدّدًا في 25 تشرين الأوّل لصدّ اقتراح روسي ثانٍ بحجّة أنّه لم يعترف بحقّ إسرائيل في الدفاع عن نفسها.

عادت الولايات المتّحدة الأميركية لتنفرد في ممارسة الفيتو ضدّ قرار بفرض هدنة دائمة تضع حدًّا للعدوان الإسرائيلي، في 8 كانون الأوّل 2023. وبعد عدّة تأجيلات وسقوط أكثر من 20 ألف قتيل، انتهى مجلس الأمن في 21 كانون الأوّل إلى استصدار قرار يدعو إلى "وقف عاجل ومُستدام للأعمال العدائية" بعدما لوّحت الولايات المتّحدة الأميركية مجدّدًا بإمكانية استخدام فيتو ضدّ أيّ قرار يفرض الهدنة ووقفًا فوريًّا لإطلاق النار. لم تلتزم إسرائيل بهذا القرار.

في موازاة ذلك، نجحت غالبية الدول في استصدار قرارات غير ملزِمة في 26 تشرين الأوّل بغالبية 120 دولة ومعارضة 14 دولة. وفي 12 كانون الأوّل، اتّخذت الجمعية العمومية قرارًا ثانيًا في 12 كانون الأوّل يدعو إلى هدنة إنسانية وإلى حماية المدنيين واحترام الالتزامات القانونية والإنسانية، بغالبية 153 دولة ومعارضة 10 دول.